الصباح AL-SABAH

أعتبر نفسي مثالا حيا على المكاسب المتعاقبة التي نالتها النساء في بلادي

البغلي أمام مجلس الأمن: الكويت تولي النهوض بالمرأة وتمكينها وحمايتها اهتماما بالغا

هذا الأمر يعكس حرص القيادة السياسية على مسألة تمكينها وتعزيز حقوقها

أقدم تحية احترام وعرفان للنساء في بلادي لتضحياتهن الكبيرة على مر الزمن

البغلي خلال كلمة ألقتها أمام جلسة مجلس الأمن الدولي

الشيخة فادية السعد

«اتحاد الجمعيات النسائية»: حريصون على دعم دور المرأة المجتمعي بمختلف القطاعات

نيويورك – «كونا»: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة الكويتية مي البغلي أول أمس الثلاثاء أن دولة الكويت تولي مسألة النهوض بالمرأة الكويتية وتمكينها وتعزيز حقوقها وحمايتها اهتماما بالغا.

جاء ذلك في كلمة ألقتها البغلي أمام جلسة مجلس الامن الدولي والمنعقدة تحت عنوان «المرأة والسلام والامن ..نحو الذكرى الـ25 لاصدار قرار مجلس الامن 1325» حيث رأت أن المرأة الكويتية تزداد مكاسبها عاما بعد عام في هذا الاطار وخاصة منذ أن نالت حقوقها السياسية.

وقالت البغلي «اني اليوم أعتبر نفسي مثالا حيا على هذه المكاسب المتعاقبة التي نالتها المرأة الكويتية حيث إني أشارك معكم في هذه الجلسة لمجلسكم الموقر كوزيرة ليست للشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية فحسب بل أيضا بصفتي وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة وهو منصب وزاري مستحدث لأول مرة في تاريخ دولة الكويت».

واضافت ان هذا الأمر يعكس حرص القيادة السياسية في الكويت على مسألة تمكين المرأة الكويتية وتعزيز حقوقها ودعما للدور الحيوي والمهم للمرأة في نهضة البلاد وتنميتها وذلك بما يتماشى مع النصوص الدستورية في دولة الكويت وفي إطار خطة «كويت جديدة 2035».

واشارت البغلي الى ان عقد هذه الجلسة المهممة يتزامن مع اليوم الدولي للمرأة وهي ذكرى سانحة لتسليط الضوء على انجازاتها في كافة أنحاء العالم ودورها الحيوي في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وذكرت ان هذا اليوم يشكل كذلك مناسبة للتذكير بأنه لا يزال هناك المزيد من الجهود التي يجب بذلها على المستوى الوطني والاقليمي والدولي من أجل تمكين النساء وتعزيز وحماية حقوقهن والعمل على ضمان إيصال أصواتهن ومشاركتهن في عملية صنع القرار وتقليص الفجوة بين الجنسين.

وقالت الوزيرة البغلي «في الوقت الذي تعصف بعالمنا اليوم تحديات وأزمات بما فيها النزاعات المسلحة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والازمات الاقتصادية والمالية وانعدام الأمن الغذائي وغيرها من التحديات الجسام لا بد أن نستذكر أن تلك التحديات المترابطة والمتشابكة والمعقدة لها آثار مباشرة على الحياة المعيشية لمئات الملايين من البشر خاصة النساء والفتيات».

واكدت ان هذا الأمر يوجب ايلاء النساء والفتيات مزيدا من الاهتمام والوقت والجهد والعمل من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

واضافت ان قرار مجلس الأمن 1325 والذي أنشأ أجندة المرأة والسلام والأمن قبل أكثر من عقدين من الزمن والقرارات التسعة اللاحقة التي تم اعتمادها من قبل المجلس الخاصة بهذه الأجندة شكلت ركيزة أساسية في العمل الدولي متعدد الأطراف.

وبينت ان تلك القرارات شكلت أداة مهمة لتعزيز فعالية الجهود الوطنية والاقليمية والدولية في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي نهضة المجتمعات وتحقيق التقدم بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والسياسية. ولفتت الى ان التاريخ يشهد بأن المرأة دائما تكون أولى ضحايا الحروب والنزاعات والاضطرابات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى المناخية موضحة انه ورغم ذلك أثبتت المرأة وبرهنت عبر الزمن أنها قادرة على الصمود في مواجهة الصعاب وقامت بأدوار بارزة وأساسية في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء وحفظ السلام والعمليات السياسية والاستجابات الإنسانية ومساعي المصالحة والوساطات وإعادة البناء والتعافي بعد النزاعات والحروب.

وفي هذا السياق اكدت البغلي أن مشاركتها في العمليات السياسية وبناء السلام له أثر ايجابي على مخرجات ونتائج تلك العمليات حيث تشير التقارير والإحصاءات الى أن مشاركة المرأة تزيد من احتمالية استمرار اتفاقيات السلام لسنوات أكثر وجعلها أكثر استدامة.

كما أشارت الى ان الكويت كانت حريصة على مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام التي عقدت في دولة الكويت عام 2016 برعاية الأمم المتحدة مجددة دعم دولة الكويت لمسألة إشراك المرأة في كافة عمليات المفاوضات السياسية التي تعقد في الاقليم وحول العالم.

وتوجهت البغلي بالقول «أقدم تحية احترام وعرفان للنساء في بلادي نساء الكويت لتضحياتهن الكبيرة على مر الزمن فتاريخنا يشهد بأن المرأة الكويتية واجهت الاحتلال بكل شجاعة ومنهن شهيدات الكويت حتى أن عاد الحق لأصحابه وتحررت بلادي بموجب قرارات صادرة عن مجلسكم الموقر». وختمت بأن المراة الكويتية لعبت دورا محوريا في بناء ونهضة المجتمع وساهمت في كافة الميادين والقطاعات وكانت عنصرا أساسيا في جهود الكويت لمواجهة جائحة «كورونا – كوفيد 19».

من جانبه أكد الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية أمس الأربعاء حرصه على تعزيز دور المرأة المجتمعي وتدعيم مكانتها وتطوير قدراتها في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة من أجل تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

وقالت رئيسة مجلس إدارة الاتحاد الشيخة فادية سعد العبدالله في تصريح صحفي على هامش الدورة التدريبية التي نظمها الاتحاد بالتعاون مع مكتب جنيف لحقوق الإنسان إن الدورة تأتي في إطار اتفاقية التعاون المشترك في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة وأهداف التنمية البشرية المستدامة 2030.

وأوضحت أن الدورة الأولى تشمل ثلاث دورات ستعقد تباعا حتى شهر أغسطس المقبل لافتة إلى أن عدد المستفيدين من الدورة 21 مشاركا ومشاركة من حملة المؤهلات العلمية العليا وخلفيات سياسية وفكرية وحقوقية يمثلون مختلف الجهات في الدولة في القطاعين الحكومي والخاص.

وبينت أن التعاون ما بين الاتحاد ومكتب جنيف لحقوق الإنسان يأتي لتعزيز وحماية حقوق المرأة والنهوض بها عبر وضع برامج ومشاريع للتعاون تهتم برفع قدرات الفاعلين في هذا المجال ونشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على تقاسم الخبرات والتجارب في مجالات حقوق المرأة.

من جانبه قال المدير التنفيذي لمعهد جنيف لحقوق الإنسان نزار عبد القادر في تصريح مماثل إن الدورة تأتي في إطار المشروع المشترك ما بين الاتحاد الكويتي ومعهد جنيف بعنوان مشروع تعزيز قدرات أعضاء الاتحاد في مجال حقوق المرأة.

وأوضح أن الدورة تركز على المفاهيم العامة وتتناول عدة موضوعات من بينها المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بحقوق الإنسان والتطور التاريخي لها وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز.

ولفت إلى بحث قضايا حقوق المرأة ومنها تطور الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمؤتمرات والقرارات الدولية المتعلقة بالمرأة واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بها وموقف الكويت من كل تلك الاتفاقيات الدولية.

وذكر أن الدورة ستناقش مفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحديدا مؤتمر بكين ثم الانتقال إلى موضوع القرارات الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والأمن والسلام لا سيما قرار مجلس الأمن «1325/13».

بدورها قالت أستاذة العلوم السياسية بجامعة الكويت وعضو الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية الدكتورة هيلة المكيمي إن الدورة تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي حول أهمية حقوق الإنسان ورفع القدرات النسائية بما يعزز مكانة الكويت وجهودها في مجال حقوق الإنسان.

وأكدت أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني التي تعد رديفا مهما يسهم في تعزيز الدور الحكومي مشيرة إلى أهمية الدورة وما تقدمه من محتوى يستهدف توعية المتدربين بمفاهيم حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وتحديدا اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة «السيداو» التي صادقت عليها الكويت.

ويعكس دور المرأة الكويتية في القطاع المصرفي دورها الفعال والحيوي في الحياة الاقتصادية في البلاد إذ تمثل النساء نحو 35 في المئة من قوة العمل في البنوك الكويتية و26 في المئة من الوظائف القيادية في القطاع المصرفي محليا.

وفيما يحل اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس سنويا سلطت وكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس الأربعاء الضوء على الدور الاقتصادي للمرأة في بيئة الأعمال لاسيما أن دخولها للعمل المصرفي كان قبل ستة عقود بحسب بيانات بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي الكويتي فيما مضى خمسة عقود على تولي أول وظيفة إشرافية في القطاع.

ومنذ أن بدأ العمل المصرفي الوطني في الكويت مع بداية خمسينيات القرن الماضي ومع نمو الأعمال وتطورها شجع القطاع المصرفي العناصر النسائية الواعدة والعاملة في البنوك المحلية على التطور المستمر ومنحهن الفرصة للترقي وقيادة الأعمال.

وكانت نسيمة الرفاعي أول امرأة كويتية تتولى إدارة فرع لبنك محلي هو بنك الكويت الوطني وتم تدشين هذا الفرع عام 1972 وكان حينها مخصص للسيدات بعد أن تمرست في العمل المصرفي واكتسبت من الخبرات ما يؤهلها لتولي هذا المنصب عقب التحاقها بالعمل في البنك عام 1964.

وتوالت الخدمات المصرفية المقدمة للنساء في الكويت بعد تأسيس بيت التمويل الكويتي وبقية البنوك الكويتية التي تنافست فيما بينها على تقديم الخدمات المصرفية للسيدات وعلى استقطابهن للعمل لديها والاستفادة من طاقاتهن الإبداعية في العمل المصرفي.

وطبقا لتوجيهات بنك الكويت المركزي قامت البنوك المحلية بالتوقيع على العديد من المعاهدات التي تعنى بتمكين المرأة ومنها معاهدة وقعها بنك الخليج عام 2015 كأول بنك يدعم ويوقع معاهدة للأمم المتحدة تعنى بالمساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة في قطاع العمل.

ويعد بنك الكويت المركزي من المؤسسات الرائدة في مجال تمكين المرأة وتوفير فرص الترقي والنمو الوظيفي إضافة إلى توجيهات البنك المستمرة حول الاهتمام بهذا الشأن ويبرز ذلك عبر تقلد النساء للوظائف القيادية والإشرافية لدى البنك إذ تتولى المرأة نحو 41 في المئة من مجموع الوظائف الإشرافية في البنك فيما بلغ عدد النساء العاملات لدى البنك نحو 545 موظفة ما يمثل 58 في المئة من قوة العمل لديه.

ولم يقتصر تواجد المرأة على وظائف محددة بل أن البنوك حفزتها على التطور والترقي وأتاحت لها الفرص لتولي مناصب تنفيذية وقيادية وإشرافية فضلا عن إتاحة الفرصة لها للتواجد الفاعل في مجالس الإدارات.

وتشير البيانات الإحصائية لبنك الكويت المركزي أن النساء ممن يشغلن وظائف قيادية وإشرافية في القطاع المصرفي المحلي بلغن نحو 998 سيدة ما يمثل نحو 26 في المئة من مجموع الوظائف القيادية والإشرافية بالقطاع المصرفي في الكويت والبالغ نحو 3849 وظيفة وأعداد النساء الموظفات في القطاع المصرفي بلغ نحو 4819.

وبدأت المساعي نحو تمكين المرأة في الكويت منذ أكثر من 40 عاما إلا أن العقدين الماضيين شهدا جهودا مكثفة لتوسيع دائرة مشاركة المرأة في العمل العام تمثلت في حصولها على حقوقها السياسية التي مهدت الطريق نحو دخولها المجالس النيابية مساهمة في الدور التشريعي والرقابي وقادت عددا من الوزارات وتولت العديد من المناصب التنفيذية سواء في القطاع الحكومي أوالخاص وليس القطاع المصرفي استثناء في هذا الشأن.

وكانت المرأة الكويتية رائدة في المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية والرياضية فقد كانت أول امرأة عربية تتقلد رئاسة جامعة علمية وهي جامعة الكويت كما تولت مناصب قيادية في مجالات الطب والهندسة والمحاماة وتدقيق الحسابات وعملت أيضا كأستاذة جامعية في التخصصات وأخيرا تولت مناصب قضائية.

وتتسق هذه الخطوات التي تتخذها الكويت لتمكين المرأة في شتى المجالات مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتي تأتي ضمن «رؤية كويت جديدة 2035» حيث تهدف هذه الاستراتيجية لتحويل البلاد إلى دولة رائدة إقليميا في المجالات المالية والثقافية والمؤسسية بحلول عام 2035.

وتهدف حكومة الكويت إلى تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل في إطار ركيزة رأس المال البشري الإبداعي بما يضمن تسريع تمكين المرأة في المناصب الحكومية وتحقيق مستهدفات الخطة الإنمائية في البلاد برفع نسبة مقاعدها إلى نحو 35 من المناصب القيادية العامة للدولة.

وحرص بنك الكويت المركزي على توفير ما يحسن من بيئة العمل لدى موظفاته ومن الإجراءات التي اتخذها اعتماد نظام الدوام المرن ما يساعد الموظفات على المواءمة بين التزاماتهن الوظيفية والاجتماعية وتوفير البعثات الدراسية والتدريبية لتأهيل العناصر المميزة للترقي وشغل الوظائف القيادية والإشرافية.

كما حرص «المركزي» على اطلاق مبادرة كفاءة بالتعاون مع البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية إذ تقدم المبادرة برامج تدريبية في مجالات متعددة منها برنامج بعثات الكويتيين للماجستير وبرنامج هارفارد لتطوير القيادات وبرنامج قادة إدارة المخاطر وبرنامج قادة الأمن السيبراني وشهادة المدقق الشرعي وبرنامج تأهيل الكويتيين حديثي التخرج فضلا عن جائزة الباحث الاقتصادي الكويتي وجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي وكان نصيب المرأة نحو 56 فرصة تدريبية وجائزة ضمن برامج مبادرة كفاءة.

«القوى العاملة» تعدل شروط «من بلغ 60 عاما» للوافدين: 250 ديناراً رسوماً سنوية وتأمين شامل

أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة قرارا بتعديل بعض أحكام لائحة قواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل الصادرة بموجب القرار الإداري رقم «156» لسنة 2022.

وقالت المتحدث الرسمي باسم الهيئة ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام أسيل المزيد في بيان صحفي أمس الأربعاء إن مجلس إدارة الهيئة قام بمراجعة أحكام المادة «37» والمادة «53».

وأوضحت أنه يستبدل نص المادة «37» الواردة باللائحة قواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل المشار إليها إذ يسمح بتحويل أو تجديد أذونات العمل بصفة سنوية للعمالة الوافدة ممن بلغ 60 عاما فما فوق من حملة شهادة المرحلة الثانوية العامة فما دون وما يعادلها من شهادات طبقا للقرارات المعمول بها لدى الهيئة.

وأكدت أن هذا القرار يعمل به وفقا لشروط محددة هي استيفاء رسم إضافي سنوي قدره 250 دينار كويتي وأن يكون العامل مؤمنا عليه بوثيقة تأمين صحي شامل غير قابلة للإلغاء وصادرة عن إحدى الشركات المؤهلة والمعتمدة لإصدار وثيقة التأمين من وحدة تنظيم التأمين.

وأوضحت انه يستثنى من الشروط الواردة في هذه المادة أزواج وأبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين والفلسطينيين من حملة الوثائق.

وأكدت أن من شأن القرار الجديد السماح لبعض حاملي الإقامة من بعض القطاعات الأخرى للتحويل للقطاع الأهلي وهم العاملين بالحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو الملتحقين بعائل أو المستثمرين أو الشريك الأجنبي بنشاط تجاري أو صناعي أو المقيمين تحت حكم المادة «24» من اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب وأشارت إلى استمرار تطبيق القرارات المعمول بها لدى الهيئة وعلى وجه الخصوص الالتزام بتطبيق القرارات المتعلقة بالقطاعات المحظور انتقال العمالة الوافدة خارجها والاستمرار كذلك في العمل بحظر تحويل العمالة المنزلية إلى القطاع الأهلي.

وأضافت أن القرار الصادر عن الهيئة تضمن كذلك إجراء بعض التعديلات على فئات تصاريح العمل الواردة بالمادة «53» من لائحة قواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل إذ يستبدل بنص البند رقم «25» من الفئة الأولى من فئات التصاريح بعقود المشاريع الحكومية.

وذكرت أنه تم التعديل على البند رقم «7» من الفئة الثانية من فئات التصاريح ليصبح صالون الرجال والنساء «مهن فنية متخصصة» بدلا من صالونات الحلاقة «مهن الحلاقة» كما يستبدل نص البند رقم «14» من الفئة الثانية المتعلقة بالأسواق المركزية لتصبح المساحة المعتمدة لا تقل عن 500 م 2 بدلا من 1000 م2.

وأشارت أنه تم تعديل الشروط الواردة بشأن نشاط «مطعم ومقهى» المشار إليها في البند رقم «19» من الفئة الثانية من فئات التصاريح على ألا تقل المساحة المعتمدة 500 م2 وتتضمن وجود مطبخ.

وذكرت على استبدال الفقرة الثانية من البند «19» بتزويد الإدارة المختصة بصورة من عقد الإيجار وترخيص الهيئة العامة للغذاء والتغذية وقوة الإطفاء العام وإضافة بند جديد برقم «22» من الفئة الثانية من فئات التصاريح يتضمن المختبرات المعتمدة من الهيئة العامة للبيئة.

بزيادة 2 في المئة عن العام الماضي

«رابطة أمراض الكلى»: 2400 مريض غسيل في الكويت.. أغلبهم من الرجال

قالت الرابطة الكويتية وكفاءته العالية موضحا الكلى عالميا يتطلب تضافر الجهود للحد من تفشيها وتقليل عوامل خطورتها وذلك عن طريق المحافظة على مستوى السكر في الدم بصورة معتدلة والسيطرة على ضغط الدم والمحافظة على وزن مثالي عبر ممارسة الرياضة والالتزام بنظام غذائي صحي والامتناع عن التدخين وعدم الإفراط بتناول مسكنات الألم.

وأكد اليوسف أهمية الفحوصات الدورية وتحديدا لمن يحمل أحد العوامل التي قد تؤدي لأمراض الكلى مثل السكر وارتفاع ضغط الدم وكذلك ممن لديهم تاريخ عائلي بأمراض الكلى مشيرا إلى أن أهم طرق العلاج تتمثل في التشخيص المبكر.

لأمراض الكلى أمس الأربعاء إن هناك 2400 مريض غسيل كلى في الكويت «بزيادة 2 في المئة عن العام الماضي» منهم 54 في المئة من الرجال 88 بالمئة منهم يعتمدون على غسيل الكلى عبر الدم.

وقال رئيس الرابطة ورئيس وحدة الكلى بالمستشفى الأميري الدكتور أنس اليوسف لـ «كونا» بمناسبة اليوم العالمي للكلى الذي يصادف غدا الخميس إن عدد عمليات زراعة الكلى العام الماضي بلغت 99 حالة تمت بمركز «حامد العيسى» لزراعة الأعضاء.

وأضاف اليوسف أن ارتفاع حالات زراعة الكلى يبين مدى جاهزية المركز أنه لا يزال هناك أكثر من 400 مريض على قائمة الانتظار لزراعة الكلى.

وأوضح أن الإحصاءات العالمية تشير إلى وجود 850 مليون مريض كلى حول العالم ما يجعلها أكثر الأمراض شيوعا خصوصا في أمراض قصور الكلى المزمن إذ تتراوح نسبة المصابين به عالميا ما بين 10 إلى 15 في المئة لدى البالغين.

وبين أن نسب الإصابة به تختلف بحسب المناطق الجغرافية ويعود سبب انتشاره لكونه مرضا صامتا في بداياته بدون أي أعراض واضحة إلى أن يتم تشخيصه عبر الفحوصات المخبرية.

وذكر ان انتشار أمراض